مؤسسات الأمن الدستوري للحقوق و الحريات

المؤلفة : الدكتوراه بلحمزي فهيمة ، البريد الالكتروني : Fahimaunivmosta@gmail.com

تاريخ الإرسال : 2019-02-25

تاريخ القبول : 2019-04-15

تاريخ النشر : 2019-10-11

الملخص:

إن مسألة حقوق الإنسان خاصة في وقتنا الحالي لم تعد تتعلق أساسا بمدى الاعتراف بها من عدمه، بقدر ما أصبحت تتعلق أكثر فأكثر بمدى توافر الضمانات و الآليات المختلفة التي توفرها الدولة ، في حماية و تكريس و ضمان هذه الحقوق و الحريات على ارض الواقع فالدستور الذي يعد الوثيقة الرسمية المجسدة لدولة القانون و الذي يحدد الابعاد الاساسية لها ، و مدى خضوع مؤسساتها للقانون حماية لحقوق الانسان ، فلا يجوز مخالفته لهذا نجد ان القاعدة الدستورية توفر الحماية و الامن اللازمين لتكريس حقوق الانسان سواء كانت مباشرة او غير مباشرة ، و هذا من خلال مؤسسات الرقابة الدستورية عليها و المتمثلة في الرقابة السياسية و القضائية ، مع التركيز على التجربة الجزائرية و خاصة بعد استحداث الرقابة غير المباشرة على دستورية القوانين الممنوحة للأفراد .

كلمات مفتاحية/ الدستور، الامن، الحقوق و الحريات، الرقابة

Résumé :

Le sujet des droits de l'homme est spécile à notre époque, ne sont plus liés à la mesure dans laquelle ils sont reconnus on non, autant qu'à la disponibilité des garanties et des mécanismes par la preuve pour les protéger. La constitution est le document officiel inscrit dans la prééminence du droit et la subordination des ses institutions à la loi, la règle constitutionnelle ssure la protection et la securité pour la promotion des droits.

Cela se fait à travers les institutions de contrôle constitutionnel (politique et judiciaire) , en mettant l'accent sur l'expérience algérienne à travers l'introduction du contrôle indirect des individus sur la constitutionnalité des lois.

Mots-Cles : constitution, sécurité, droits et libretés, control

مقدمة

ان مبدأ سمو الدستور تنفرع عنه عدة مبادئ اساسية تشكل دولة القانون و على رأسها مبدأ تدرج القاعدة القانونية¹ ، هذا المبدأ الذي يفرض خضوع القاعدة الدنيا للقاعدة العليا، و بالتالي لا يكون التشريع او التنظيم مخالف لقاعدة دستورية ، هذا الذي دفع الى تكريس ما يسمى بالرقابة الدستورية ، و التي تثار بمناسبة مخالفة القانون العادي للدستور ، اما مخالفة شكلية و هذا من خلال مخالفة القواعد الإجرائية الخاصة بصور القانون العادي ، او مخالفة موضوعية اين يتم مخالفة النصوص المعتمدة دستوريا².

فالرقابة بصورة عامة³ هي ذلك الإجراء الذي يتضمن الاشراف على الاعمال السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، و كذا مختلف الاجراءات و الآليات التي تضطلع عليها المؤسسات الدستورية و السياسية و القضائية و الادارية المختصة لتحقيق اهداف الرقابة ، و هذا حماية للمصلحة العامة و لحقوق الانسان و المواطن في نفس الوقت.

تنقسم الرقابة الدستورية الى رقابة سياسية تمارسها هيئة او مؤسسة سياسية و تتمثل في المجلس الدستوري ، و التي ظهرت هذه الرقابة اول ما ظهرت في فرنسا⁴ ، و انتشرت الى العديد من الدول من بينها الجزائر ، كما يمكن ان تكون الرقابة على دستورية القوانين رقابة قضائية تمارس عن طريق هيئة قضائية دستورية تفصل في مدى دستورية القوانين و التنظيمات و هذا الشكل من الرقابة نجده في الولايات المتحدة الامريكة و مصر .

فما هو الدور الذي تلعبه هاتين المؤسستين في تكريس أحكام الدستور في مجال حقوق الإنسان ؟ و هل تعد الرقابة الدستورية سبيلا تفعيل الممارسة الحقيقية للحقوق ؟ و هل يمكن للفرد ان يمارس هذه الرقابة و ماهي نماذج ذلك ؟

المبحث الأول:

الرقابة السياسية على دستورية القوانين

¹ JACQUES Chevalier, L'Etat de droit, Montchrestien, 5eme ed, france,2010,p42

² د. أحمد نعمان الخطيب، الوسيط في النظم السياسية و القانون الدستوري، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الاردن، 1999، ص58

³ د. عمار عوادي ، دور الرقابة البرلمانية في ترقية حقوق المواطن و الانسان، مجلة الفكر البرلماني، العدد 1، 2002، ص51.

⁴ و يعود الفضل في ظهور هذه الرقابة الى الفقيه الفرنسي سيبز SIEYES الذي طالب بانشاء هيئة سياسية مهمتها الغاء القوانين المخالفة للدستور ، و هذا من اجل حماية الدستور من اي اعتداء يقع عليه من قبل السلطة الحاكمة .

و تركز هذه الرقابة على وجود مؤسسة دستورية مستقلة⁵، تختص بمراقبة مدى دستورية القوانين و تعمل على ترسيخ مبدأ سمو الدستور و تدرج القاعدة القانونية.

فالرقابة السياسية⁶ هي رقابة يغلب عليها الطابع السياسي لذلك سميت كذلك، و تمارس هذه الرقابة من طرف مؤسسة دستورية تسمى **بالمجلس الدستوري** ، و كما سبق الإشارة اليه فان مهد هذه الرقابة كان في فرنسا ، و لكنها عرفت العديد من التغييرات⁷ الى ان استقرت بعد صدور دستور 1958 ، و انتشرت بعد ذلك الى غالبية الدول فنجدها في المانيا في دستور 1949، و في المغرب في دستورها 1972 و في الجزائر في دستور 1996 و ما لحقه من تعديلات .

ان الرقابة السياسية على دستورية القوانين تمتاز بانها رقابة وقائية و رقابة لاحقة⁸ ، فهي رقابة وقائية اي انها تراقب دستورية القانون قبل صدوره و دخوله حيز النفاذ ، و تكون رقابة لاحقة بعد صدور القانون و نفاذه ، و في كلتا الحالتين تكون آراء او قرارات المجلس الدستوري ملزمة لكل الجهات الرسمية في البلاد⁹.

المطلب الاول : اختصاص الرقابة السياسية

كما سبق الإشارة اليه فان الرقابة السياسية ترجع الى المجلس الدستوري ، و الذي يختص اصلا بمراقبة التشريع العادي و تفحص مدى مطابقته للدستور، الا انه لا يعتبر هذا الاختصاص الوحيد للمجلس الدستوري ، اذ يتمتع باختصاصات اخرى¹⁰ و تتمثل في :_مراقبة الانتخابات ،_الاشراف على

⁵ د. سعيد بوشعير، القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة، الجزء الاول، ص169 و 170

⁶ فالرقابة السياسية هي رقابة تمارس بواسطة المجلس الدستوري ن و حسب المادة 56 من الدستور الفرنسي 1958 فان المجلس الدستوري يتكون من 9 اعضاء يعينون من طرف رئيس الجمهورية ، رئيس الجمعية الوطنية و رئيس مجلس الشيوخ (3 اعضاء لكل منهم) و يضاف لهم عضوية جميع رؤساء الجمهورية السابقين .

اما في الجزائر فان المادة 183 من قانون التعديل الدستوري 2016 اشارت الى انه يتكون المجلس الدستوري من 12 عضوا، 4 اعضاء يعينهم رئيس الجمهورية ، و عضوان ينتخبان من المجلس الشعبي الوطني و عضوان من مجلس الامة، اما العضوان المتبقيان فاثنتان من المحكمة العليا و اثنان من طرف مجلس الدولة .

⁷ CHARLES Debbasch, contentieux administrative, Dalloz, France, 1978, p85

⁸ د. سعيد بوشعير ، المرجع السابق ص169

⁹ و نصت المادة 191 من قانون التعديل الدستوري 2016 على انه " تكون آراء المجلس الدستوري و قراراته نهائية و ملزمة لجميع السلطات العمومية و السلطات الادارية و القضائية"

¹⁰ YELLES Chaouche Bachir , le conseil constitutionnel en Algerie , du control de constitutionnalité à la créativité normative, OPU ,1999.

الاستفتاءات،_فحص النظام الداخلي للبرلمان،_مراقبة القوانين و المعاهدات الدولية في خضوعها للدستور و لمبدأ سمو القاعدة الدستورية ، بالاضافة الى الاختصاص الاستشاري للمجلس الدستوري ، و لكن ما يهمننا هنا هو دوره في مراقبة القوانين و مدى دستورتيتها و خضوعها للدستور ، من حيث الشكل و الموضوع لارتباطها بموضوع الحقوق و الحريات الدستورية ، و بالتالي تحقيق مبدأ الامن القانوني من وراء دستورتيتها .

ان الرقابة السياسية للمجلس الدستوري تكون رقابة تلقائية و وجوبية بدون اخطار¹¹ ، و هذا بخصوص رقابته للقوانين العضوية ومدى تطابقها مع القواعد الدستورية ، و قد تكون رقابة بموجب اخطار مسبق من طرف جهات محددة على سبيل الحصر في باقي القوانين و التنظيمات¹² .

1_القوانين العضوية : ان القانون العضوي يحوز على مرتبة مهمة في النظام القانوني للدولة ، فغالبا ما يكون في المرتبة الثانية بعد الدستور ، و هذا لما لها من صلاحية في تعديل او الغاء قوانين عادية¹³ تطبيقا لمبدأ او قاعدة تدرج القواعد القانونية .

فالقانون العضوي هو قانون ينحصر في مجال تشريعي محدد دستوريا ، فمثلا في مجال ترقية الحقوق السياسية للمرأة أوكلَ عملية تطبيقها الى القانون العضوي وفقا للمادة 35 من قانون التعديل الدستوري 2016 ، و كذلك مسألة انشاء الجمعيات اوكلها للقانون العضوي وفقا للمادة 54 من نفس القانون ، كما يختص القانون العضوي¹⁴ بتحديد صلاحيات الهيئة التشريعية المتمثلة في المجلس الشعبي الوطني و مجلس الامة و تحديد اعمالهما و هذا ما نجده جليا بنص المادتين 132 و 140 من قانون التعديل الدستوري 2016 ، و غيرها من المجالات التي يختص بها القانون العضوي لتنظيمها و تحديد طريقة تطبيقها و هذا من دون مخالفة الدستور .

و لهذا فان القانون العضوي يخضع وجوبيا للرقابة الدستورية من طرف المجلس الدستوري و هذا وفقا لاجراءات محددة ، ففي الجزائر يتولى المجلس الدستوري مراقبة دستورية القانون العضوي الصادر عن

¹¹ عبد المجيد جبار، الرقابة الدستورية للقوانين العضوية و رأيا المجلس الدستوري المتعلقان بقانون الاحزاب السياسية و الانتخابات ، مجلة الادارة ، العدد الثاني،الجزائر ، 2006، ص78

¹² و هذا ما نصت عليه المواد 186، 187 و 188 من دستور 2016

¹³ فالقانون العضوي هو ترجمة لمصطلح فرنسي LOI ORGANIQUE و الذي يعمي مجموعة من القواعد التي تشكل النظام

الهيكلية للدولة و هو كذلك جملة القوانين المرتبطة بالدستور مباشرة

¹⁴ حيث نصت المادة 141 من قانون التعديل الدستوري 2016 على مجالات اخرى تدخل في اختصاص القانون العضوي كذلك .

البرلمان ، بعد اخطار من طرف رئيس الجمهورية ، طبقا لنص المادة 186 من قانون التعديل الدستوري و التي تواففها المادة 60 من دستور 1958 في فرنسا ، الا ان الاخطار وفقا للدستور الفرنسي يكون من طرف الوزير الاول ، بعد ذلك يصدر المجلس الدستوري قراره اما باقرار القانون العضوي و اتباع اجراءات الاصدار و النشر في حال مطابقتها للقواعد الدستورية، اما في حالة العكس اي اتضح للمجلس الدستوري عدم دستوريته ففي هذه الحالة يصدر او يتخذ اجراءات تصحيحية اللازمة لخضوعه للقواعد و المبادئ الدستورية للدولة¹⁵.

2_ القانون العادي: اما فيما يخص القانون العادي الذي تصدره السلطة التشريعية و الذي يخضع لرقابة المجلس الدستوري ، و لكن الرقابة بمناسبته تكون بموجب اخطار مسبق و غير اجبارية ، و يكون الاخطار من طرف رئيس الجمهورية و رئيس المجلس الشعبي الوطني و رئيس مجلس الامة و الوزير الاول و خمسين نائبا من المجلس الشعبي الوطني و ثلاثون عضوا من مجلس الامة ، وفقا لنص المادة 187¹⁶ من قانون التعديل الدستوري 2016.

و قد اضافت المادة 188¹⁷ من قانون التعديل الدستوري سابقة في مجال مراقبة دستورية القوانين ، حيث امكنت المحكمة العليا و مجلس الدولة في حالة ما اذا ادعى احد اطراف الدعوى ان تطبيق حكم تشريعي ما سيؤدي الى انتهاك الحقوق و الحريات الدستورية، ان تحيل هذا الحكم التشريعي على المجلس الدستوري لمراقبة مدى دستوريته ، و هذا ان دل على شيء انما يدل على ان الجزائر تتجه بخطوى سلسة لتمكين الفرد من حقه في مراقبة مدى دستورية القوانين المطبقة عليه من عدمها ، كما هو الحال في العديد من الدول¹⁸ ، و هذا من شأنه ان يفتح الباب الى ايجاد جهة قضائية مختصة في مراقبة دستورية

¹⁵ GEORGE Burdeau, FRANÇOIS Hamon et MICHEL Troper , Droit constitutionnel , 25 ed, LGDI , 1977, p688, et voir aussi ,HANS Kelsen, la garantié juridictionnelle de la constitution , RDCP en France et à l'étranger , 1928, p126

¹⁶ تنص المادة 187 على مايلي " يُخَطَرُ المجلس الدستوري رئيس الجمهورية او رئيس مجلس الامة او رئيس المجلس الشعبي الوطني او الوزير الاول .

كما يمكن اخطاره من خمسين (50) نائبا او ثلاثين (30) عضوا من مجلس الامة و لا تمتد ممارسة الاخطار المبين في الفقرتين السابقتين الى الاخطار بالدفع بعدم الدستورية المبين في المادة 188 ادناه"

¹⁷ و تنص المادة 188 من دستور 2016 " يمكن اخطار المجلس الدستوري بالدفع بعدم الدستورية بناء على احالة من المحكمة العليا او مجلس الدولة ، عندما يدعي أحد الاطراف في المحاكمة أمام جهة قضائية ان الحكم التشريعي الذي يتوقف عليه مآل النزاع ينتهك الحقوق و الحريات التي يضمنها الدستور...."

¹⁸ كما هو الحال في في الولايات المتحدة الامريكية ، ايطاليا، المانيا و مصر و غيرها من الدول

القوانين كالمحكمة الدستوريا العليا في مصر خاصة بعد الاختلافات الفقهية حول مدى جدية و فعالية المجلس الدستوري في الرقابة على دستورية القوانين¹⁹ .

و قد اشارت المادتين 191 و 192 من قانون التعديل الدستوري 2016 الى النتائج المتوخاة من الرقابة الدستورية للمجلس الدستوري على القوانين العادية ، فاذا وجد المجلس الدستوري ان هذا القانون العادي سواء كان نصا تشريعا او تنظيمي مخالف للدستور يفقد هذا النص اثره من يوم قرار المجلس²⁰ ، اما في ما يخص القرار بدستورية او عدمها في الدفع المطروح من طرف المحكمة العليا او مجلس الدولة فان النص المقضي بعدم دستوريته يفقد اثره ابتداء من اليوم الذي يحدده قرار المجلس الدستوري²¹ .

اما في ما يخص القوانين و اللوائح التنفيذية التي تصدرها السلطة التنفيذية²² ، التي تهدف الى تطبيق القوانين و التشريعات الصادرة عن البرلمان تطبيقا لمبدأ او قاعدة تدرج القواعد القانونية ، فيختص بها كذلك المجلس الدستوري في مراقبة مدى دستوريته و مدى مراعاتها لقاعدة سمو الدستور و قاعدة تدرج القواعد القانونية²³ .

في الجزائر فان الرقابة الدستورية على اللوائح التنظيمية تنصب فقط على المراسيم و الاوامر²⁴ التي يصدرها رئيس الجمهورية وفقا للمادة 143 من قانون التعديل الدستوري 2016 ، اما التنظيمات الصادرة عن السلطة التنفيذية الاخرى فهي خاضعة للرقابة القضائية عن طريق مجلس الدولة²⁵ .

كما نجد بالمقابل ما يسمى بالرقابة البرلمانية²⁶ و التي تمارس بواسطة اللجنة الدائمة للشؤون القانونية و الادارية و الحريات ، و تختص في الرقابة و المحافظة على المصلحة العامة من الفساد و

¹⁹ د. سامي جمال الدين، القانون الدستوري و الشرعية الدستورية ، منشأة المعارف الاسكندرية ، الطبعة الثانية ، 2005، ص147

²⁰ د. فريد علوش، المرجع السابق، ص112 و 113

²¹ و هي سابقة اتى بها التعديل الدستوري لسنة 2016 حيث يراد من وراءها اعطاء الفرصة للافراد و بطريقة غير مباشرة في مراقبة دستورية القوانين خاصة تلك المتعلقة بالحقوق و الحريات الدستورية ، و بهذا فان الجزائر تتجه ببطئ الى اقرار الرقابة القضائية لدستورية القوانين

²² و هذا ما نصت عليه المواد 142 و 143 من دستور 2016 و الموافقة للمواد 37 ، 74 و 76 من الدستور الفرنسي 1958

²³ JACQUES Chevalier , op cit, p 42

²⁴ كالامر رقم 75/59 المتضمن القانون التجاري و الامر رقم 75/58 المتضمن القانون المدني و غيرها

²⁵ د. علي فيلاي ، مقدمة في القانون ، موقع للنشر، الجزائر ، 2010، ص222

²⁶ انظر المواد 178، 179 و 180 من قانون التعديل الدستوري 2016

الانحراف السياسي و استغلال المنصب و الاختلاس و تبيد المال العام و غيره من المظاهر السلبية التي تعود اثارها على الحقوق و الحريات .

و لهذا فقد خصص المؤسس الدستوري الرقابة البرلمانية في المادة 178 و المادة 180 من قانون التعديل الدستوري 2016 ، و التي تمارس الرقابة عن طريق لجان²⁷ دائمة و متخصصة تقوم بجمع المعلومات و اعداد التقارير و استجواب الحكومة ، الا انه ما يعاب على هذه الرقابة هو ان الاغلبية الحزبية في البرلمان و التي تتكون منها اغلبية اعضاء الحكومة تجعل من الرقابة البرلمانية عاجزة و غير مجدية و لا تحقق الاهداف المرجوة منها و خاصة في مجال حماية الحقوق و الحقوق .

المطلب الثاني : اجراءات الرقابة السياسية :

و تتمثل اهم اجراءات الرقابة على دستورية القوانين التي يمارسها المجلس الدستوري في ما يلي :

1_الايخطار : و هو اجراء²⁸ اساسي لقيام المجلس الدستوري بدوره ، فهو لا يمكنه التحرك من تلقاء نفسه ، في فرنسا اشارت المادة 60 فقرة 02 من الدستور الفرنسي 1958 ، على ان صاحب الايخطار هو رئيس الجمهورية ، و لكن بموجب تعديل دستوري في سنة 1974 اصبح لنواب الغرفتين حق ايخطار المجلس الدستوري بشرط توفر النصاب المشروط²⁹ ، و هو 60 نائبا في كلا الغرفتين و الذي يعد نوعا من التكريس غير المباشر للافراد في مراقبة مدى دستورية القوانين³⁰ ، و في سنة 1990 تقدم الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" بمشروع تعديل دستوري³¹ اين يسمح للافراد بحق الايخطار المباشر للمجلس الدستوري بخصوص القوانين المتعلقة بالحقوق و الحريات الا انه رفض هذا المشروع من طرف

²⁷ نادية خلفه ، آليات حماية حقوق الانسان في المنظومة القانونية الجزائرية ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم القانونية ،

جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، كلية الحقوق ، 2010، ص13

²⁸ د. عمر عباس، محاضرات في القانون الدستوري، واقع الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر ، جامعة معسكر ، كلية الحقوق

، ص4 و 5

²⁹ د. عمر عباس، دور المجلس الدستوري الجزائري في ضمان مبدأ سمو الدستور، مجلة المجلس الدستوري، العدد 01 ، 2013

ص4 و 5

³⁰ تنص المادة 61 فقرة 2 من الدستور الفرنسي 1958 " ... يمكن ان تعرض القوانين قبل اصدارها على المجلس الدستوري من

قبل رئيس الجمهورية او الوزير الاول او رئيس الجمعية الوطنية او من رئيس مجلس الشيوخ او من قبل سنتين عضوا من اعضاء

الجمعية الوطنية او من اعضاء مجلس الشيوخ".

³¹ د. صالح دجال ، المرجع السابق، ص90

البرلمان³² ، و بموجب التعديل الدستوري في جويلية 2008 اقر المؤسس الدستوري الفرنسي بحق الافراد المتقاضين اخطار المجلس الدستوري بمناسبة قوانين مخالفة او تعارض القواعد الدستورية³³.

كذلك في الجزائر و كما سبق الاشارة اليه فان قانون التعديل الدستوري لسنة 2016 قد حضرت حضور المشرع الفرنسي ، و وُسع في مجال الاخطار ، فبعد ما كان الحق لرئيس الجمهورية و رئيس المجلس الشعبي الوطني و رئيس الامة ، اصبح الحق بموجب المادتين 187 و 188 من قانون التعديل الدستوري الى كل من رئيس الوزراء و خمسون نائبا من المجلس الشعبي الوطني و ثلاثون عضوا من مجلس الامة³⁴ ، كما اعطت الحق للافراد بالاخطار غير المباشر الذي تمارسه المحكمة العليا و مجلس الدولة ، في حال ما اذا ادعى احد اطراف الدعوى ان الحكم التشريعي الذي سيطبق فيه انتهاك للحقوق و الحريات الدستورية و هذا باحالة الدفع بعدم الدستورية الى المجلس الدستوري .

2_ اصدار القرار او الرأي: و يصدر المجلس الدستوري قرارا فيما يخص دستورية القوانين من عدمها في حال ما اذا دخلت هذه القوانين حيز النفاذ³⁵ ، اما اصداره للرأي فيكون عندما يتعلق الامر بنصوص قانونية لم تدخل بعد حيز النفاذ كقوانين صادق عليها البرلمان و لم تنتشر في الجريدة الرسمية او معاهدة دولية لم يتم التصديق عليها³⁶ ، و لكن في كلتا الحالتين سواء اكان قرارا او رأيا فانها تكون ملزمة³⁷.

³² كان مشروع التعديل الدستوري في 19 افريل 1990 و الذي اجاز للافراد الدفع بعدم دستورية قانون معين امام المحاكم و لكن ليس في مواجهة كل القوانين و انما فقط القوانين التي تمس حقوقهم الاساسية و التي يتضمنها الدستور و اعلان حقوق الانسان و المواطن الفرنسي ، الا انه لم يكتب لهذا المشروع النجاح حيث غلبت الحجج التقليدية و من اهمها الاخلال بالتوازن الموجود بين سلطات الدولة و تداخل اختصاصاتها .

³³ L'article 61-1 de la constitution française modifiée : « Lorsque à l'occasion d'une instance en cours devant une juridiction, il est soutenu qu'une disposition législative porte atteinte aux droits et libertés que la constitution garantit , le conseil constitutionnel peut être saisi de cette question sur révo du conseil d'Etat ou de la cours de cassation qui se prononce dans un délai déterminé , une loi organique détermine les conditions d'applications du présent article. » sur le site d'internet <http://www.legifrance.gouv.fr>

³⁴ و هذا تماشيا مع ما تبناه المؤسس الدستوري الفرنسي بموجب المادة 61 فقرة 2 من دستور 1958 ، و تعد هذه الطريقة تكريس الرقابة غير المباشرة للافراد لدستورية القوانين على اعتبار ان النواب هم ممثلي الشعب و المعبرين عن ارادته

³⁵ حيث نصت المادة 189 من دستور 2016 " يتداول المجلس الدستوري في جلسة مغلقة ، و يعطي رأيه او يصدر قراره ..."

³⁶ انظر المادة 61 فقرة 02 من الدستور الفرنسي لعام 1958

³⁷ و هذا ما نصت عليه المادة 62 فقرة 2 من الدستور الفرنسي لسنة 1958 و التي تقابلها المادة 191 من الدستور الجزائري

لجميع الجهات و المؤسسات في الدولة³⁸ ، و لا يجوز الطعن فيها و تستوجب التنفيذ حسب المادة 191 من قانون التعديل الدستوري³⁹ .

كما انه و في كلتا الحالتين كذلك سواء اصدار قرار او ابداء رأي ، فلا بد من نشرهما في الجريدة الرسمية⁴⁰ حتى يكون الافراد على اطلاع دائم بما يخص دستورية القوانين من عدمها ، و في هذا ترسيخ لمبدأ الامن القانوني من خلال اعلام الافراد و المواطنين بمستجدات الحياة القانونية و توفير لهم اكبر قدر من الثقة و الامان و الاستقرار .

فالرقابة السياسية للمجلس الدستوري قد تكون رقابة قبلية او بعدية و في كلتا الحالتين فانها تحوز على الحجية المطلقة⁴¹ ، و على الرغم من الدور البارز الذي تلعبه الرقابة السياسية في تحقيق ضمانات فعلية للحقوق و الحريات الدستورية ، الا ان هناك من اعتبرها رقابة حبيسة التطلعات و المذاهب السياسية و الحزبية المسيطرة على السلطة سواء التشريعية او التنفيذية⁴² ، كما انها قد لا تتوفر في ممارسي هذه الرقابة الكفاءة اللازمة لمباشرة مثل هذه الرقابة الدستورية ، و نتيجة لهذا النقص هناك فريق دعى الى ضرورة اسناد هذه الرقابة الدستورية الى هيئة مختصة تتوفر على الكفاءة العالية في مجال القانون و هي السلطة القضائية .

المبحث الثاني:

الرقابة القضائية على دستورية القوانين

³⁸ JACQUES Meunier, le pouvoir du conseil constitutionnel , Essai d'analyse caligique , LGDJ France , 1994, p320

³⁹ و التي تنص على انه "... تكون آراء المجلس الدستوري و قراراته نهائية و ملزمة لجميع السلطات العمومية و السلطات الادارية و القضائية ."

⁴⁰ في فرنسا لم تكن آراء المجلس الدستوري تُنشر في الجريدة الرسمية و هذا عكس قراراته و هذا الى غاية 1996 و بعد التعديل للنظام الداخلي للمجلس الدستوري الفرنسي تم الاقرار بامكانية نشر الآراء الصادرة عن المجلس الدستوري ، انظر: YELLES Chaouche Bachir, op cit, p 61.

اما بالنسبة للمؤسس الدستوري الجزائري فقد اوجب نشر آراء و قرارات المجلس الدستوري في الجريدة الرسمية و هذا ما نصت عليه المادة 22 من القانون الاساسي للمجلس الدستوري الجزائري .

⁴¹ و هذا ما نصت عليه المادة 54 من القانون الاساسي للمجلس الدستوري الجزائري

⁴² د. احسان حميد ألفتريجي، نظرية الدستور، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، العراق ، 1990، ص175

و تقوم الرقابة القضائية على اسناد مهمة الرقابة للقضاء⁴³، و قد ظهرت هذه الفكرة في الولايات المتحدة الامريكية عن طريق المحكمة الاتحادية العليا التي منحت لنفسها عملية فحص دستورية القوانين من سنة 1796، ثم صدور قرارها في قضية "ماربري_مادسون" في سنة 1803 اين قضت فيه الدستورية⁴⁴، كما ان هذه الرقابة مكرسة في العديد من دول امريكا الجنوبية و كذلك في مصر بموجب دستورها لسنة 1971⁴⁵.

الا ان الجهات القضائية المختصة بالفصل في الدستورية تختلف من دولة لآخرى، ففي الولايات المتحدة الامريكية و اليونان و النرويج فان صلاحية الرقابة القضائية على دستورية القوانين تتمتع بها كل الجهات القضائية على اختلافها و اختلاف درجاتها⁴⁶، او قد تكون صلاحية الرقابة القضائية ممنوحة لجهة مختصة و هي اما المحكمة العليا كما هو الحال في جل دول امريكا الجنوبية، او المحكمة الدستورية العليا في كل من مصر و المانيا و ايطاليا⁴⁷.

المطلب الاول : الرقابة القضائية عن طريق دعوى الالغاء

تمارس الرقابة القضائية على دستورية القوانين وفق انواع متعددة منها :

1_ الرقابة القضائية على دستورية القوانين عن طريق دعوى الالغاء(الدعوى الاصلية):

و تمارس هذه الدعوى اما قبل صدور القانون او بعد صدوره، الا ان هذه الدعوى و تحريكها محصور في السلطات العامة في الدولة⁴⁸ دون الافراد، فيكون لها وحدها الحق في الغاء القانون غير الدستوري، فاذا

⁴³ د. سامي جمال الدين، القانون الدستوري و الشريعة الدستورية، المرجع السابق، ص147

⁴⁴ المحكمة الاتحادية العليا راقبت دستورية القوانين في قضية هيلتون سنة 1796 و في قضية كالدرا 1798 الا انها لم تفصل في كلتا القضيتين بعدم الدستورية، اما في حكمها في قضية مابري -مادسون سنة 1803 هو اول حكم تقرر فيه عدم الدستورية، انظر / محمد السناري، القانون الدستوري، نظرية الدولة و الحكومة، دراسة مقارنة، جامعة حلوان، مصر، ص251

⁴⁵ د. رشيدة العام، المجلس الدستوري الجزائري، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2006، ص72

⁴⁶ و في الولايات المتحدة الامريكية فان عملية الرقابة القضائية على دستورية القوانين تقوم بها جميع الهيئات القضائية المجسدة

للتنظيم القضائي الامريكي سواء على مستوى الاتحادي او الولايات و هذا حسب طبيبعة القانون محل الرقابة

⁴⁷ و مثال ذلك المحكمة الدستورية العليا في مصر، المنشأة بموجب الدستور المصري لعام 1971، حيث نصت المادة 175 منه "

تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين و اللوائح....."

⁴⁸ د. عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية و القانون الدستوري، مطبعة الدار الجامعية، 1992، ص561

ثبت للمحكمة عدم دستورية القانون محل الدعوى يُلغى و في حالة العكس يتم المصادقة عليه و تطبيقه ، و يكون حكمها نهائي و يحوز على الحجية المطلقة و غير قابل للطعن فيه⁴⁹.

و كما سبق الإشارة فان الحق في تحريك هذه الدعوى يكون للسلطات العامة دون الافراد ، و لكن بعض الدول اعطت الحق للافراد في تحريك دعوى الالغاء بطريقة غير مباشرة من خلال عرضها امام بعض المحاكم ، و في حال التأكد من صحتها ترفعها هذه الجهة القضائية امام المحاكم المختصة⁵⁰.

المطلب الثاني: الرقابة القضائية عن طريق الدعوى الفرعية

و تتمثل هذه الرقابة في حق كل شخص مائل امام القضاء بمناسبة خصومة ما ان يدعي عدم دستورية قانون ما ، فتقوم نفس المحكمة بمعاينة مدى دستوريته من عدمها⁵¹ ، و اذا تبين للمحكمة عدم دستورية القانون فتقوم بعدم تطبيقه على تلك الخصومة فقط من دون الغاءه ، كما يحوز الحكم الصادر بعدم الدستورية في الدعوى الفرعية على الحجية النسبية اي يجوز الطعن فيه امام جهات قضائية اعلى درجة⁵².

فالبرغم من اهمية الرقابة القضائية على دستورية القوانين على اعتبار انها تمارس من طرف هيئات متخصصة في مجال القانون ، و ما لها من اهمية بالغة في تكريس دولة القانون من خلال اعمال مبدأ سمو الدستور و الشرعية الدستورية⁵³ ، الا انها لم تسلم من النقد على اعتبار انها قد تمس بمبدأ الفصل بين السلطات و هذا بتدخل السلطة القضائية في صلاحيات و اختصاصات السلطة التشريعية .

و على العموم فان الرقابة على دستورية القوانين سواء اكانت سياسية او قضائية و مهما كانت العيوب و النقائص التي قد تتميز بها كل رقابة عن اخرى ، الا ان هذا لا يمنعنا من القول على انها طريقتان اساسيتان للدفاع عن الحقوق و الحريات الدستورية⁵⁴ ، و تكريس حقيقي و فعلي لبمبدأ الامن القانوني الذي يقوم على دستورية القانون المطبق ، و خضوعه لكل الاجراءات الدستورية سواء منها

⁴⁹ د. عبد الغني بسيوني عبد الله ، المرجع السابق، ص560

⁵⁰ د. اسماعيل مرزة، مبادئ القانون الدستوري و العلم السياسي، دار الملاك للفنون و الآداب و النشر ، بغداد، الطبعة الثالثة،

2004، ص93

⁵¹ و قد قامت الدعوى الفرعية على ان القرار بعدم دستورية قانون في دعوى معينة لا يعني عدم تطبيقه في قضايا اخرى امام محاكم اخرى كذلك اذا لم يتم الطعن فيه من جديد امامها .

⁵² د. ماجد راغب الحلو، النظم السياسية و القانون الدستوري، منشأة المعارف الاسكندرية ، الطبعة الثانية ، 2005، ص27

⁵³ د. ابراهيم عبد العزيز شيحا، النظم السياسية و القانون الدستوري، منشأة المعارف الاسكندرية ، مصر 2000، ص756

⁵⁴ YVES Poirmeu, op cit, p294

الشكلية او الموضوعية ، حتى يكون قانون قابل النفاذ هذا من جهة ، و من جهة ثانية فان الرقابة على دستورية القوانين فيها اعمال لمبدأ الثقة المشروعة التي تعد عنصر من عناصر الامن القانوني .

فالرقابة على دستورية القوانين تضمن احترام الثقة المشروعة⁵⁵ للأفراد في القوانين ، و عدم هدم توقعاتهم و تطلعاتهم و بالتالي عدم المساس بمراكزهم القانونية او بمعاملاتهم المبنية على اسس قانونية و شرعية، من دون ان يكون هناك قانون جديد دستوري سواء من حيث شكله (صدور وفق اجراءات محددة و دقيقة و اعلامه و نشره للأفراد بكل وسائل الاعلام و النشر) و من حيث موضوعه (عدم مخالفته للمبادئ الدستورية العامة للدولة)⁵⁶.

الخاتمة :

الدستور هو القانون الأساسي و الجوهري الذي يحوز على السلطة العليا في الدولة ، لهذا وجب احترامه و التقيد به خاصة منها القواعد الدستورية التي تتناول الحقوق و الحريات و كذا طريقة ممارستها من قبل الحكام و المحكومين على حدي سواء، و نظرا للأهمية البارزة للقواعد الدستورية فانه ينتج عنه عدم جواز مخالفتها او الاتفاق على مخالفتها و الا عدت هذه التصرفات المخالفة او النصوص القانونية غير دستورية ، و يستوجب معه الغائها ، و نظرا للأهمية البارزة للحماية المكفولة للحقوق و الحريات فقد تم اعطاء الحق في مراقبتها و عدم مخالفتها للدستور الى الافراد على اعتبار ان هؤلاء الافراد هو المخاطبين بها من جهة و من جهة ثانية هم الممارسين لها فعليا ، فهذا يصب كله في ضمان الممارسة الحقيقية للحقوق و الحريات .

المراجع :

1 مورييس دوفرجه، المؤسسات السياسية و القانون الدستوري، ترجمة د.جورج سعد ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت لبنان، ط1، 1992.

2 د. أحمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق و الحريات ، دار الشروق القاهرة، ط2، 2000

3 د أحمد الرشيد، حقوق الانسان، دراسة مقارنة بين النظرية و التطبيق، جتمعة القاهرة 2003

⁵⁵ OLIVIER Dutheillet de Lamoth, la securité juridique , le point de vue du juge constitutionnel , à l'occasion de l'accueil de hauts magistrats Brésiliens 2005, C.C.C.F ,sur le site: www.conseil-constitutionnel.fr

⁵⁶ د. يحيي الجمل ، المرجع السابق ، 21 الى 25.

4 د أحمد جمال الظاهر، حقوق الانسان، عمان الاردن، 1988

5 نادية خلفة ، آليات حماية حقوق الانسان في المنظومة القانونية الجزائرية ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في القانون ، جامعة الحاج لخضر ، كلية الحقوق ، 2010

6 د عمار عباس، محارات في القانون الدستوري، واقع الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر، جامعة معسكر .

7 د رشيدة العام، المجلس الدستوري الجزائري، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة 2006

8 د ماجد راغب الحلو، النظم السياسية و القانون الدستوري، منشأة المعارف الاسكندرية ، 2005

9 د ابراهيم عبد العزيز شيحا، النظم السياسية و القانون الدستوري، منشأة المعارف الاسكندرية، 2000

10 د طعيمة الجرفي، مبدأ المشروعية و ضوابط خضوع الدولة للقانون، طبعة الثالثة، 1976

11 JACQUES Meunier , le pouvoir du conseil constitutionnel, Essi d'analyse caligique, LGDJ

France, 1994

12 GEORGE Burdeau ; FRANCOIS Hamon et MICHEL Troper , Droit constitutionnel, LGDJ , 1977

13 HANS Kelsen , la garantié juridictionnelle de la constitution, RDCP en France et à

l'étranger , 1928